

موناغنغ، صنجي ماسينونو (بوتسوانا)

[الأصل: بالإنكليزية]

البيانات الشخصية

الإسم:	صنحي ماسينونو موناغنغ
الجنسية:	من رعايا بوتسوانا، مولودة في سيرووي
تاريخ الميلاد:	٩ آب/أغسطس ١٩٥٠
نوع الجنس:	أنثى
اللغات:	الإنكليزية، ساتسوانا وإيكالنغا.
المهنة:	قاضية بالمحكمة العليا/مستشارة

التعليم العالي

١٩٨٢-١٩٨٧ درجة باكلوريوس في الحقوق، جامعة بوتسوانا

دورات تدريبية لها علاقة بالموضوع

حزيران/يونيا- تموز/يوليا ٢٠٠٧	دورة تدريبية في مجال القانون الجنائي الدولي-مركز غروتوبوس للدراسات القانونية الدولية، جامعة ليدن، لاهاي، هولندا.
حزيران/يونيا ١٩٩٦	دورة دراسية في مجال إدارة المحاكم، المؤسسة الدولية التابعة للمعهد الملكي للإدارة العامة، لندن، المملكة المتحدة.

الإقامات والإعارة

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الإقامة في جامعة برندينز، بوستن، الولايات المتحدة الأمريكية
كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ٢٠٠٥	مُعارة للجمعية الدولية لأنقلترا ومنطقة ويلز، لندن، المملكة المتحدة.
شباط/فبراير-آذار/مارس ١٩٩٨	مُعارة لجمعية القانون في زمبابوي.
آذار/مارس-آيار/مايو ١٩٩٤	مُعارة لبعثة جنوب إفريقيا المراقبة لدى الأمم المتحدة، جوهانسبورغ، جمهورية جنوب إفريقيا، نائبة موظف التحكيم الأقدم.

ملخص للخبرات المهنية ذات العلاقة بالموضوع

نيسان/ابريل ٢٠٠٨- حتى الآن ما انفكت القاضية صنجي موناغنغ تؤدي عملها كقاضٍ بالمحكمة العليا في مملكة سوازيلند منتدبة من قبل أمانة الكومنولث وذلك في إطار صندوق الكمنويلث للتعاون التقني. وهي بصفتها قاضية بالمحكمة العليا مسؤولة عن الفصل في القضايا الجنائية والمدنية فضلا عن المسائل الدستورية.

٢٠٠٦-٢٠٠٨ عملت القاضية صنجي قاضية للمحكمة العليا بجمهورية غامبيا، منتدبة من قبل أمانة الكومنولث، في إطار صندوق الكومنولث للتعاون التقني وهي، بصفتها قاضية، مسؤولة عن الفصل في القضايا الجنائية في معظم الأحيان وفي القضايا المدنية أحيانا أخرى. وقامت بالنظر في القضايا المستأنفة المحالة من محاكم الصلح.

١٩٩٧-٢٠٠٦ عملت القاضية موناغنغ أمينة تنفيذية لجمعية القانون في بوتسوانا.

٢٠٠٣- حتى الآن عملت القاضية موناغنغ عضوا في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

١٩٨٧-١٩٩٧ تولت منصب قاضي الصلح في جمهورية بوتسوانا.

وصف للخبرة المهنية ذات العلاقة بالموضوع

الخبرة في مجال حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

عينت القاضية موناغنغ ، في تموز/يوليا ٢٠٠٣ ، عضوا في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من قبل جمعية رؤساء الدول والحكومات في الإتحاد الإفريقي. واللجنة الإفريقية جهاز تابع للإتحاد الإفريقي تتخذ أمانته من بنجول في غامبيا مقرا لها. وهذه اللجنة تمثل إحدى الهيئات القارية الرئيسية المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب.

وتتمثل وظائف اللجنة، في إطار الدور التشجيعي الذي تقوم به، في صياغة المبادئ والقواعد الهادفة لتسوية المشاكل القانونية ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا، والنظر في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف بشأن التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي تعتمدها في سبيل أعمال الحقوق والحريات التي يعترف بها

ويكفلها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما تتعاون اللجنة مع المؤسسات الإفريقية والدولية الأخرى المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب.

وفي إطار الدور الحمائي الذي تضطلع به اللجنة فهي مكلفة بتفسير الميثاق وضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب في ظلّ الشروط المنصوص عليها في الميثاق الإفريقي. ويتمّ إنجاز هذا الدور أيضا من خلال أعضاء اللجنة الذين يتولون النظر في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والشعوب التي يرفعها ضدّ الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي الأفراد والمنظمات غير الحكومية وسائر الدول الأطراف.

ويقوم أعضاء اللجنة، بصفتهم هذه، بإستعراض القرارات التي تتخذها المحاكم العليا في ٥٣ بلدا إفريقيا أطرافا في الميثاق الإفريقي، بقدر ما لتلك القرارات من مساس بحقوق الإنسان. ويجدر بالذكر أن اللجنة تطبق، عند نظرها في البلاغات، المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني.

وتتحول اللجنة، في بعض الحالات، إلى محكمة أوّل درجة وتنظر في القضايا التي تُرفع ضدّ الدول الأطراف ولولم يكن صاحب الدعوى قد إستنفذ سبل الإنتصاف المحلية على نحو ما يقتضيه الميثاق. واللجنة منوطة أيضا بتفسير كافة أحكام الميثاق الراهن بناء على طلب دولة من الدول الأطراف أو رؤساء الدول والحكومات والمنظمات/الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي أو لمنظمة من المنظمات الإفريقية أو سائر المنظمات الحكومية الدولية التي يعترف بها الإتحاد الإفريقي.

وقد تولت القاضية موناغنغ، بصفتها عضوا في اللجنة، منصب رئيس جهاز من الأجهزة الخاصّة التابعة للجنة وهو لجنة المتابعة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة الإنسانية أو المهينة. وقد بادرت بإرساء اللجنة المكلفة بإجراء البحوث وبذل سائر الجهود الرامية لمنع وحضر مثل هذه المعاملة في إفريقيا. ويرجع الفضل إلى هذه اللجنة في وضع المبادئ التوجيهية لجزيرة روبن المتعلقة بحضر ومنع التعذيب بالنسبة للدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان واللجنة الإفريقية نفسها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، أُنتخبت القاضية موناغنغ رئيسة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقامت، بصفتها هذه، بإدارة شؤون الأمانة وكانت تتخذ القرارات ذات الصلة بالسياسات العامّة بإسم اللجنة وهي المتحدثّة الرئيسيّة بإسم هذه اللجنة. كما أهما عملت بوصفها رئيسة للفريق العامل التابع للجنة الإفريقية والمعني بحضر ومنع التعذيب وكذلك الفريق العامل المعني بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

وبصفتها رئيسة للجنة، كانت القاضية موناغنغ تُدعى من حين لآخر للتدخل في حالات طارئة وخطيرة لها مساس بحقوق الإنسان حيث تكون حياة الأشخاص عرضة للخطر وقد قامت بذلك عن طريق توجيه نداءات عاجلة وطلبات بإتخاذ تدابير مؤقتة إلى رؤساء الدول واضطلعت ببعثات من أجل الإجتماع بالمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة ذات الشأن بحقوق الإنسان في البلدان المعنية. وكعضو في اللجنة، عملت القاضية موناغنغ جاهدة في سبيل تعزيز الآليات الخاصّة الأخرى التابعة للجنة مثل المُقرر الخاصّ المعني بحقوق المرأة في إفريقيا والمقرر الخاص

المعني باللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا والمهاجرين في إفريقيا فضلا عن المقرر الخاص المعني بالسجون وأوضاع الاحتجاز في إفريقيا.

وقامت القاضية موناغنغ بزيارة بلدان إفريقية عديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب من خلال البعثات الترويجية لحقوق الإنسان وبعثات تقصي الحقائق/بعثات التحقيق (مما أكسبها القدرة على تعيين الجرائم التي يحضرها نظام روما الأساسي)، والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات وما إلى ذلك. وفي حزيران/يونية-تمز/يوليا ٢٠٠٧، حضرت دورة تدريبية تعنى بالقانون الجنائي الدولي بمركز غروتوس للدراسات القانونية الدولية في لاهاي، هولندا. وقد دعته منظمات في أوروبا والأمريكتين لإلقاء كلمات حول نظام حقوق الإنسان الإفريقي.

وبوصف القاضية موناغنغ داعية من دعاة حقوق الإنسان على إطلاع كبير بتطبيق معايير حقوق الإنسان ومبادئها من قبل المحاكم الجنائية فإن هذا الجانب في شخصيتها سٌفيد المحكمة إلى حد كبير. وأخذها بعين الاعتبار خلفيتها الغنية والقانونية وفي مجال حقوق الإنسان فإنها قدّمت مساهمة كبيرة جدًا في إرساء السوابق القضائية المتعلقة بحقوق الإنسان الإفريقي وذلك من خلال النظر في الشكاوي-البلاغات التي تقدم إلى اللجنة في جملة أمور.

وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، عملت القاضية موناغنغ عن كثب مع المقرر الخاص للجنة الإفريقية المعني باللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا والمهاجرين في إفريقيا وكذلك مع شبكة المنظمات غير الحكومية ذات المركز المراقب لدى اللجنة الإفريقية. وقد قامت بتقديم ورقات أساسية عديدة في الكثير من المحافل المختلفة التي غطت مجموعة عريضة من المسائل منها حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

والقاضية موناغنغ داعية ملتزمة بحقوق المرأة وما إنفكت تشارك مشاركة حثيثة في شتى المبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى إعمال تمكين المرأة و إدماجها في صلب المجتمع في القارة الإفريقية/ وذلك بصفتها عضوا في منظمة إيمانغ باسادي وهي منظمة نسائية غير حكومية قائمة في بوتسوانا وعضو أيضا في المرأة في القانون والتنمية في إفريقيا وهي منظمة نسائية إفريقية قارية تعمل في مجال القانون.

وهي تمثل اللجنة في تعاونها مع سائر هيئات الإتحاد الإفريقي وتباشر وتراقب كافة أنشطة اللجنة. وهي تمثل اللجنة أيضا في الاجتماعات الإدارية التي يعقدها الإتحاد الإفريقي مثل المجلس التمثيلي الدائم ومجلس وزراء الخارجية (المجلس التنفيذي) وجمعية رؤساء الدول والحكومات. وتقوم بتقديم تقارير عن الأنشطة التي تنجزها اللجنة الإفريقية إلى هذه الهيئات وتؤدي دور ضابط الإتصال الرئيسي للجنة.

خبرتها بوصفها قاضية/أو قاضية صلح

عُينت القاضية صنحي قاضية لدى المحكمة العليا بمملكة سوازيلند وتقلدت هذا المنصب في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في إطار برنامج يرعاه صندوق الكمنولث للتعاون التقني بإعتبارها خبيرة. وهي تقوم بصفتها هذه،

بالفصل في القضايا الجنائية والمدنية والدستورية والقضايا المتنوعة في إطار محكمة أول درجة. كما أنها تقوم بالفصل في القرارات التي تتخذها محاكم الصلح في المسائل الجنائية والمدنية وفي طلبات الإفراج بكفالة وتدين الأحكام الصادرة في كافة المسائل الآنف الذكر.

وقبيل تعيينها عملت القاضية موناغنغ قاضية للمحكمة العليا في جمهورية غامبيا في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بصفتها خبيرة في إطار برنامج رعاها صندوق الكمنولث للتعاون التقني وهي تقوم، بهذه الصفة، بالفصل في المسائل الجنائية والمدنية والدستورية وطلبات الإفراج بكفالة عن الأشخاص وجملة متنوعة من الطلبات وذلك في إطار محكمة درجة أولى كما إنها تفصل في الطعون الواردة من محاكم الصلح بشأن المسائل الجنائية والمدنية وقامت بتدوين الأحكام الصادرة في هذا الشأن. واشتركت في تدريب قضاة الصلح وغيرهم من الموظفين الإداريين التابعين للسلك القضائي والشرطة والإدعاء. ووفقت القاضية موناغنغ في إرساء محكمة الدائرة الجنائية في باس، في غامبيا، وقد أصبحت هذه المحكمة الآن محكمة دائمة في إقليم أعلى النهر بغامبيا.

وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧، كانت القاضية موناغنغ موظفة في وزارة العمل بوصفها قاضي صلح من الرتبة الثانية في بوتسوانا، ثم رُفِّيت إلى مستوى قاضي صلح رئيسي. وقد اكتسبت، خلال سنوات الخدمة العشر التي قضاها، تجربة قيمة وخبيرة في الميدان القانوني العملي، وأتاح عملها هذا فرصة الفصل في القضايا الجنائية لدى محاكم الكبار ومحاكم الأحداث على حدّ سواء.

وكانت، بصفتها رئيسة لهيئة قضائية ولتطبيق القوانين، مسؤولة أمام رئيس القضاة في المحكمة العليا. وكانت مسؤولة عن تجميع وعرض التقارير الشهرية عن القضايا المنتهية والقضايا المعلقة. وقامت بتقييم أوضاع الموظفين واعداد ميزانية الجهة التي تُشرف عليها وعاينت وراقبت الإيرادات والمصروفات وأدت زيارات فصلية للسجون الخاضعة لولايتها من أجل الوقوف على أحوال السجناء ورفاههم.

كما اكتسبت القاضية موناغنغ تجربة مهمة في القضايا المدنية. وكانت القضايا التي تصدت لها تعنى، في جملة أمور، بإعالة وكفالة الأطفال وقضايا المرأة. كما لها اكتسبت خبرة في مجال مناوله سائر المسائل المدنية. من هذه المسائل ما يتعلق بالتوظيف والمنازعات الصناعية قبل تأسيس المحكمة الصناعية في بوتسوانا.

لقد احزرت القاضية موناغنغ، على هذا النحو، مهارات كبيرة ودراية في مجالات تحليل القضايا القانونية وغيرها وتدوين الأحكام من خلال تجربتها كقاضٍ وحاكم.

الخبرة القيادية في نطاق الدوائر القانونية

كانت القاضية موناغنغ، قبل تعيينها، موظفة بوصفها الأمانة التنفيذية لجمعية القانون في بوتسوانا، وهي جمعية أسست بمقتضى القانون البرلماني وهو القانون المتعلق بأصحاب المهنة القانونية رقم 13/96 (01: 61)

Cap.) من قوانين بوتسوانا. واضطلعت بمفردها بارساء القواعد لمكتب الجمعية وتأسيسه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ وكانت هي الموظفة المسؤولة التنفيذية وأول من يشرف على الجمعية، وقد استمرت في هذا الدور لغاية كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦. وكانت مسؤولة بهذه الصفة عن الإدارة اليومية للجمعية. وعن تدبير شؤونها. وتمثلُ المسؤوليات المنوطة بها في كونها أمينة للجمعية ولجلستها ولجانها. ومن بين هذه اللجان لجنة التأديب والتعليم القانوني والتلمذة، واصلاح القوانين واحلاق المهنة، والتعريفات وحقوق الإنسان. وكانت أيضا أمينة مجلس الأمناء لصندوق ضمان الإخلاص للجمعية.

وكانت تشرف على شؤون الموظفين وهي الموظفة الرئيسية المكلفة بالعلاقات العامة للجمعية، وكانت المراقبة المالية واضطلعت بوظائف أخرى بحسب ما يسند له إليها من حين لآخر لمجلس الجمعية. وقد كانت تتكفل بتنفيذ أهداف الجمعية على النحو المتوخى في القانون المتعلق بتأسيسها، ومن هذه الأهداف على سبيل الذكر تعزيز معايير السلوك المهني، ومساعدة حكومة وحاكم بوتسوانا في جميع المسائل التي تمس إقامة العدل.

وقد عرضت ونفذت برنامجا للتعليم القانوني المتواصل على أساس متين الأركان يخصص المحامين في القطاع العام والخاص، وقد توج هذا البرنامج بالنجاح. وكانت تقوم بعملية الإتصال برؤساء الادارات الحكومية والقطاع الخاص وكانت على هذا النحو هي المفاوض الرئيسي للجمعية. كما أنها مثلت جمعية القانون لدي المجلس الاستشاري الرفيع المستوى وكان هذا الحفل مكانا تلتقي فيه الحكومة والقطاع الخاص لجملة من الأغراض منها مناقشة القضايا المتعلقة بالسياسات ذات الاهتمام المشترك.

وكانت تقوم بدور المناوب لرئيس جمعية القانون بوصفها عضواً في مجلس نقابة المحامين الدولية. وهذه النقابة هي الصوت العالمي للمهنة القانونية، وهي اكبر منظمة دولية عالمية خاصة بالجمعيات القانونية واتحادات المحامين وفرادى المحامين العاملين في حقل القانون العابر للحدود.

ومن بين المهام التي اضطلعت بها القاضية موناغنغ ما تمثل في البحوث القانونية وتدوين التقارير المتعلقة بالمسائل الجنائية والمدنية وقد نمت هذه المهام معارفها بالنواحي العملية للقانون. وقد إكتسبت، على هذا النحو، خبرة قيمة في وضع تصورات للقضايا وتحليل الوقائع والقوانين وعرض كل ذلك.

وقد تمت إعارة القاضية موناغنغ لجمعية القانون في انجلترا ومنطقة ويلز، لندن، المملكة المتحدة لمدة ثلاثة أشهر عام ٢٠٠٥، وإكتسبت بفضل ذلك تجربة كبيرة ووقفت على الممارسات الفضلى في مجال تسيير مكتب تابع لجمعية قانونية وشركات المحاماة ونظام المحاكم. وشمل التدريب كذلك قضايا تنظيم وتمثيل المهنة القانونية.

شاركت القاضية صنجي موناغنج في الاجتماعات التي عقدتها منظمات تحقيق عديدة. وكانت قد عملت بوصفها القاضية الرئيسية لفريق من القضاة ضمن مخطط للخدمات الشبابية الوطنية في بوتسوانا وهو مخطط وضعته حكومة بوتسوانا للتعرف على الشباب الذين يشتركون أو يساهمون في التنمية الوطنية والشبابية والاجتماعية.

وقد مثلت المجتمع المدني في بوتسوانا، بصفتها الأمينة التنفيذية لجمعية القانون في الحوارات التي نظمها الإتحاد الإنمائي للجنوب الإفريقي بشأن مكافحة الفساد ونُظمت هذه الحوارات على المستوى دون الإقليمي. ولقد تُوجت الحوارات بوضع بروتوكول الإتحاد الإنمائي للجنوب الإفريقي لمكافحة الفساد والمحفل الجنوب الإفريقي لمكافحة الفساد وعلاوة على ذلك ونتيجة لإنخراطها في المسائل الرامية إلى مكافحة الفساد كانت عضوا مؤسسا لفرع منظمة الشفافية الدولية في بوتسوانا وهي منظمة لمكافحة الفساد تقوم بدور الرقيب في مسائل الفساد.

وفي عام ١٩٩٦، حضرت دورة تدريبية مدتها أربعة أسابيع تُعنى بالمحاكم وإقامة العدل وإدارة الشؤون القضائية في المملكة المتحدة، ومكّنتها هذه الحلقة من الوقوف على الوظائف المنوطة بمسجل المحكمة العليا والكيفية التي تُدار بها هذه المحكمة ونتيجة لهذا التدريب إكتسبت خبرة في مجال تسيير شؤون المحاكم. وفي عام ٢٠٠٤، أُنتخبت كواحدة من القضاة الدوليين الذين حضروا حلقة دراسية مكثفة حضرتها جمعية برندينز في النمسا وكان موضوعها التكامل والتعاون بين المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية.

ونتيجة لتعيينها عضوا في اللجنة الإفريقية، عززت القاضية صنجي موناغنج معرفتها للنظم الدولية والوطنية وهي قادرة على تمحيص القضايا من المنظورين الوطني والدولي على حدّ سواء.

كما ترأست القاضية موناغنج القطاع المتعلق بأخلاقيات المهنة والقانون وحقوق الإنسان حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وهذا القطاع يراعاه مجلس بوتسوانا للمساعدات القانونية. والقطاع مسؤول، في جملة أمور، عن إدماج وتنسيق الأبعاد الأخلاقية والقانونية والمتعلقة بحقوق الإنسان في الإستجابة الوطنية لمرض فيروس نقص المناعة المكتسبة/الأيدز والقطاع مسؤول أيضا عن تعيين وتعزيز عملية إعادة النظر في التشريعات الوطنية وبخاصة التشريعات في مجالات التوظيف والتعليم وتوفير الخدمات الطبية والبحوث المتعلقة بالمواضيع الإنسانية.

وكانت القاضية موناغنج واحدة من أمناء مجلس التقاضي الذي شكّل مؤخرا في منطقة الجنوب الإفريقي والغرض من هذا المركز هو رعاية وتوجيه الحامين العاملين في المنطقة الجنوبية الإفريقية في مجال الإعداد للفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تمّ العامة والتي سيتمّ الفصل فيها في المحاكم الوطنية.

حلقات ودورات دراسية ذات علاقة بالموضوع حضرتهما وأنشطة أخرى إضطلعت بها في غضون السنوات الخمس الأخيرة

حضرت القاضية صنجي موناغنج وشاركت في العديد من المؤتمرات المتعلقة بمواضيع شتى من بينها مايلي:

- Training for magistrates and judges on the use of international human rights instruments at domestic level, Mangochi, Malawi (2008).
- Judge, African Moot Court competition, Dakar, Senegal (2008)
- Training on international human rights systems, Banjul, the Gambia (2007).
- Training of prosecutors and investigators, Banjul, the Gambia (2007).
- Conference on an overview of the Criminal Justice System, Banjul, the Gambia (2006).
- Conference for Commonwealth Magistrates and Judges, Toronto, Canada (2006).
- International Bar Association Conference, Prague, Czech Republic (2005).
- SADC Lawyers Association conference, Windhoek, Namibia (2005).
- Seminar for International Judges, Salzburg, Austria (2004).
- Conference organized by the International Bar Association, Auckland, New Zealand (2004).
- World Women Lawyers Conference, London, United Kingdom (2001).
- Upholding the Rule of Law: A Challenge to the Legal Profession, Amsterdam, Netherlands (2000).
- Conference on Sentencing Policy organized by the International Society for the Reform of Criminal law, Vancouver, Canada (1993).

محاضرات وعروض مهمة

- “The African human rights system”, held at the Brandeis and Boston Universities.
- “The implications of the envisaged merger of the African Court on Human and Peoples’ Rights and the African Court of Justice”, paper delivered in Auckland, New Zealand.
- “Violence in the home (the offender, the victim and the police)”, delivered in Gaborone, Botswana.
- “Rape and sentencing in rape cases”, Mochudi, Botswana.
- “Purpose of sentencing from sociological, philosophical and human rights perspectives”, Geneva, Switzerland.
- “Human rights in the wider Commonwealth”, Bermuda.
- “The African human rights system – 20 years on”, Brazzaville, Republic of Congo.

- “Criminal law and procedure – a judge’s expectations from investigators and prosecutors”, Banjul, the Gambia.

العضوية في المنظمات المهنية وغيرها من المنظمات

- الجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي، فان كوفر، كندا.
- نقابة المحامين الدولية، لندن، المملكة المتحدة.
- الجمعية الدولية للقاضيات، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- المنظمة النسائية إيمانغ باسادي، غابورون، بوتسوانا.
- المرأة في القانون والتنمية في إفريقيا.
- عُضو معهد وسائط الإعلام للجنوب الإفريقي (فرع بوتسوانا)، غابورون، بوتسوانا.
- شاركت في تأسيس منظمة الشفافية الدولية (فرع بوتسوانا) غابورون، بوتسوانا.
- شاركت في تأسيس معهد المديرين لبوتسوانا (معهد إدارة الشركات)، غابورون، بوتسوانا.
